وإذ لا تفوتها أن أهمية بدء نفاذ توقيع الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر قد أكدتها الجمعية العامة في قراريها ٦٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٤٣/٣٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وأكدها كذلك عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات التي عقدت على أعلى المستويات السياسية في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ،

وإذ ترحب بالتعهدات المعلنة فيما يتعلق بتقديم التبرعات للحساب الثاني للصندوق المشترك ،

وإذ ترحب كذلك بالعرض السخي الذي قدمته الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط لدفع كامل المساهمة في رأس المال لأقل البلدان نموا ولعدد من البلدان النامية الأخرى المعنية ،

وإذ تضع في اعتبارها هدفي الصندوق المشترك للسلع الأساسية حسبما أعادت الجمعية العامة تأكيدهما في قرارها ١٤٣/٣٦ ،

١ ـ **تلاحظ مع الأسف** أن الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية لم يدخل حيز النفاذ في الموعد المحدد ، وهو ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وأنه يتعين ، بالتالي ، تحديد إطار زمني جديد لهذه الغاية ، وفقا للمادة ٥٧ من الاتفاق ، يمدد الموعد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** دعمها القوي للاتفاق ولدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر ؛

٣ ـ **تحث بقوة** جميع الدول التي لم توقع الاتفاق أو تصدق عليه حتى الآن على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير ؛

٤ ـ **تعرب عن الأمل** أن تقوم الدول التي وقعت الاتفاق ولكنها لم تصدق عليه بعد بالتعجيل باتخاذ الإجراء اللازم لتحقيق ذلك ؛

٥ ـ **تؤكد من جديد** أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المتناسقة والبناءة للانتهاء من المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقات دولية جديدة للسلع الأساسية ؛

٦ ـ **ترجو** من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في سبيل دخول الاتفاق حيز النفاذ إلى المؤتمر في دورته السادسة التي ستعقد في بلغراد في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ؛

٧ ـ **تقرر** ان تنظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين في إطار نظرها في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي التطورات الأخرى ذات الصلة بالموضوع .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢١٢/٣٧ ـ التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديدة وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي[١١٤] ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين نص فيهما على التدابير والمبادىء الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية[١١٥] ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين أعلنت فيهما استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها ، وكذلك خطة عمل لإعادة تشكيل الصناعة العالمية ،

وإذ تؤيد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الرابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية بشأن متابعة أعمال المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية[١١٦] ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التغيرات البعيدة الأثر في هيكل الاقتصاد العالمي ، في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

---

(١١٤) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

(١١٥) ID/CONF. 4/22 , Corr. 1 ، الفصل السادس .

(١١٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/35/16) ، المجلد الثاني ، الفصل الخامس .

تنطوي على إعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية مع أخذ طاقات وإمكانات البلدان النامية في الاعتبار الكامل ،

وإذ تعي دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها الجهاز التنسيقي المركزي الذي يتولى المسؤولية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة عن تشجيع التعاون في ميدان التنمية الصناعية وعن تسهيل نقل التكنولوجيا الصناعية ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والتي كان مما قامت به الجمعية فيها أن أكدت على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الأثر السلبي للحالة الاقتصادية العالمية المتردية على تصنيع البلدان النامية ، وإذ تكرر الإعراب عن الحاجة إلى زيادة كبيرة في تحويل الموارد المالية والتقنية إلى البلدان النامية من أجل التعجيل بتصنيعها ،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٨٢/٢٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ،

وإذ تضع في اعتبارها الدور المركزي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في زيادة إيصال المساعدة التقنية ،

وإذ تحيط علما بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٨/٨٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١[١١٧] ،

أولا

تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته السادسة عشرة

١ ـ تحيط علما بتقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته السادسة عشرة[١١٨] ؛

٢ ـ تثني على المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لجهوده في تعزيز دور المنظمة في مجال تشجيع تصنيع البلدان النامية ، على النحو الموصوف في تقريره لعام ١٩٨١ المقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة[١١٩] ؛

٣ ـ تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/١٩٨٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية الذي أكد فيه المجلس من جديد أنه ينبغي إيلاء الأولوية إلى الأنشطة في مجالات التكنولوجيا الصناعية ، والتكنولوجيا الصناعية ذات الصلة بالطاقة ، والإنتاج الصناعي ، وتنمية الموارد البشرية ، والتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ، ونظام المشاورات وأوصى بأن يستمر إيلاء الأولوية لهذه الأنشطة خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ ؛

٤ ـ تقر توفير موارد إضافية كافية في ميزانية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة ١٩٨٣ من أجل تمويل عشر وظائف إضافية لكي يتسنى تعيين مستشارين ميدانيين متقدمين في مجال التنمية الصناعية ، وعلى الأخص في أقل البلدان نموا ، ولاسيما تلك الواقعة في افريقيا ، وكذلك حتى يكون بالإمكان في المستقبل تعيين هؤلاء المستشارين في جميع البلدان النامية التي تطلبهم ، كما هو مذكور في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/١٩٨٢ ؛

٥ ـ تدعو مجلس التنمية الصناعية إلى دراسة مسألة تمويل وظائف المستشارين الميدانيين المتقدمين في مجال التنمية الصناعية في البلدان النامية في دورته السابعة عشرة وتقرر أن تنظر ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، وعلى أساس توصيات مجلس التنمية الصناعية ، في مسألة تقديم الدعم المناسب للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ بغية مواصلة برنامج المستشارين الميدانيين المتقدمين في مجال التنمية الصناعية وزيادته إذا اقتضى الأمر ؛

٦ ـ توافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كما أوصى به مجلس التنمية الصناعية في الفقرة ١٦٧ من تقريره[١١٨] ، وتوافق كذلك على إنشاء فريق عامل للمجلس مفتوح العضوية يجتمع على فترات منتظمة ويعقد اجتماعات مع أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أثناء فترة الإعداد للمؤتمر لتبادل المعلومات والآراء ، على أساس غير رسمي ، حول التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية ووجهتها ومحتواها ؛

---

(١١٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٦ (E/1982/16/Rev. 1) ، المرفق الأول .

(١١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/37/16) .

(١١٩) ID/B/280 و Corr. 1 و Add. 1 .

٧ ـ **تقرر** أنه ينبغي إتاحة الموارد الكافية لتغطية تكاليف الأعمال والوثائق التحضيرية التي ينبغي الاضطلاع بها أثناء عام ١٩٨٣ للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، كما قرر مجلس التنمية الصناعية في الفقرات من ١٦٦ إلى ١٧٠ من تقريره[١١٨] ، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء الخمسة بشأن المواضيع الرئيسية للمؤتمر واجتماعات الفريق العامل المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه ، وتقرر أن تنظر في مسألة توفير الموارد الملائمة واللازمة لعقد المؤتمر العام الرابع في وقت النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ خلال دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٨ ـ **تحيط علما** بالمقرر الذي اتخذه مجلس التنمية الصناعية بشأن اقتراح المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية ، على النحو الوارد في الفقرات من ٦٦ إلى ٧١ من تقرير المجلس[١١٨] ، وتلاحظ أيضا أن النظر في الاقتراح سوف يؤول إلى المجلس في دورته السابعة عشرة ،

ثانيا

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

إذ تضع في اعتبارها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا[١٢٠] ،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام عن تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا[١٢١] ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين المقرر في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ اعتمد مقترحات لصياغة وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا[١٢٢] ،

وإذ تشير إلى قراري مجلس التنمية الصناعية ٥٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨١[١٢٣] و ٥٥ (د ـ ١٦) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢[١٢٤] اللذين أعلن فيهما المجلس ، من بين امور أخرى ، أن عقد التنمية الصناعية لافريقيا هو واحد من أهم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

وإذ تحيط علما بتأييد برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا الذي اعتمده المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في قراره ٤٤٢ (د ـ ١٧) المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢[١٢٥] ،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي اشترك في تقديمه المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا[١٢٦] ،

١ ـ **تحيط علما** بالتقرير المرحلي الذي اشترك في تقديمه المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا[١٢٧] ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يخصص ما يكفي من موارد الموظفين والموارد المالية لضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ذات الصلة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٣ ـ **ترجو** من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته السابعة عشرة ، تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، حول الاتصالات التي تمت وعن استجابة منظومة الأمم المتحدة للمقترحات المتعلقة بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٤ ـ **تناشد** جميع البلدان أن تتبرع بسخاء لصندوق التنمية الصناعية من أجل دعم الأنشطة ذات الصلة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

---

(١٢٠) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(١٢١) A/37/291 .

(١٢٢) انظر ID/B/274/Add.1 .

(١٢٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/36/16) ، المرفق الأول .

(١٢٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/37/16) ، المرفق الأول .

(١٢٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ١١ (E/1982/21) ، الفصل الخامس .

(١٢٦) A/37/291 ، المرفق .

(١٢٧) ID/B/274 .